رأس المال الأجنبي فى مصر فى الفترة من (1922 -1952)

رانية محمد فوزى محمد أبو النور[1] أ.د نهى عثمان عزمى[2] د. اسعد عرفة زكى[3]

[3 2 1] قسم الإرشاد السياحى - كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث جهود الدولة لتحرير الاقتصاد المصري من سيطرة رأس المال الأجنبي فى الفترة من (1922–1952) و رد الفعل الأجنبي على ذلك. و يبدأ هذا البحث بدراسة مقدار رؤوس الأموال الأجنبية والمصرية فى مختلف شركات المساهمة المصرية والأجنبية ، و يلقي الضوء على جهود الدولة لتمصير رأس المال الأجنبي فى مصر بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني ، وذلك من خلال تأسيس الشركات المصرية الخالصة، و إصدار القوانين التى تحد من سيطرة رأس المال الأجنبي وتفتح الطريق أمام مساهمة رأس المال المصري لبناء الاقتصاد الوطني، والتى تحد أيضا من التواجد الأجنبي بالوظائف الحكومية فى مصر، ومحاولات بعض الشركات الأجنبية التى لجأت للتحايل على قانون رقم (138) لسنة (1947) الخاص بتمصير الشركات وتصدى الحكومة المصرية لتلك المحاولات وأخيُرا ينتهى هذا البحث بخاتمة لأهم التوصيات.

الكلمات الدالة : رأس المال الأجنبي– بنك مصر – الشركات المساهمة –الاحتلال البريطاني

المقدمة :

بدأ النشاط الاقتصادي للأجانب فى مصر منذ عهد محمد على باشا(1805–1848) [(1)]،عندما استعان بهم فى تنفيذ كثير من مشروعاته بمختلف أنحاء مصر، وعقب الاحتلال البريطاني لمصر سنة (1882) شهدت ا لبلاد مرحلة مهمة من أهم مراحل هجرة الأجانب إليها لتنتشر معها الأموال الأجنبية فى مصر والتى كانت مُركزة قبل الاحتلال البريطاني فى شكل قروض حكومية، ولكن فى الفترة من (1882– 1922) فإن الأموال الأجنبية زادت بدرجة كبيرة وإتسعت ميادين أعمالها فى شكل استثمارات خاصة، وكان أهمها: (الشركات والبنوك الأجنبية) وتَركز أغلبها فى شركة قناة السويس والشركات العقارية ، كما ركزت بشكل أساسي على تصدير القطن، حيث أدى افتقار مصر إلى الاستقلال السياسي إلى منعها من توفير الحماية الجمركية لصناعتها [(2)].

لذا اتجهت الدولة لحماية اقتصادها من الاستغلال الأجنبي و اتجهت إلى تمصير الشركات ؛وهو أن تصبح جنسية الشركة مصرية ، والتى كانت شركات أجنبية خالصة فى رأس مالها وإدارتها ، ليتم إصدار قانون

(1) محمد علي باشا تولى حكم مصر و مؤسس الأسرة العلوية وحاكم مصر ما بين عامي (1805– 1848)، ويشيع وصفه بأنه «مؤسس مصر الحديثة» عبد الرحمن الرافعي ، الزعامة الشعبية في السنوات الأولى من حكم محمد علي، تاريخ الحركة القومية، وتطور نظام الحكم، ج3، (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000)، ص 39.

(2)Mansour Mohamed B.، "The Development of The Industrial Relations system in Egypt" (PHD ،New، faculty of Business Administration ، York University ،1972)،p.277

تمصير الشركات فى سنة (1947) ومن ثَمَّ حرص الأجانب على تسجيل نشاطهم الاقتصادي فى شكل شركات مساهمة؛ بهدف إما تسهيل إجراءات تسجيلها من الناحية القانونية والإجرائية ،وإما التهرب من الضرائب والرسوم، أو تجنب المواجهة مع العَداء الشعبي ضد التواجد الأجنبي فى البلاد خاصة عقب حرب فلسطين سنة (1948) [1]، وقد بلغ عدد الشركات المساهمة المصرية والتى سيطر عليها الأجانب سنة (1949–1950) (445) شركة مساهمة مصرية ، و(33) شركة أجنبية . [2]

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى سيطرة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد المصري وجهود الدولة لتحرير الاقتصاد المصري.

وإتبعت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى لسرد التحولات السياسية والاقتصادية خلال فترة الدراسة وتحليل أثر التوجهات السياسية وانعكاساتها على مسار الاقتصاد المصري وذلك فى تسلسل تاريخى لتطور مقدار رأس المال الأجنبي والمصري فى مختلف شركات المساهمة المصرية والأجنبية فى الفترة من (1922– 1952).

1– مقدار رؤوس الأموال الأجنبية والمصرية فى مختلف شركات المساهمة المصرية والأجنبية (1922–1952):

عقب الاحتلال البريطاني لمصر عام (1882) شهدت البلاد مرحلة مهمة من أهم مراحل هجرة الأجانب إليها، ومع مجيء الأجانب انتشرت رؤوس أموال الاحتلال مركزة فى شكل قروض حكومية [3]، ومن ثَمَّ انتشرت البنوك الأجنبية فى أنحاء مصر وسارع أغنياؤها إلى وضع أموالهم على هيئة ودائع بدون فوائد بينما كانت ترسلها لبلادها لتستثمرها وتتربح منها ثم تعود هذه النقود إلى مصر ليقترض منها المصريون بفوائد عالية [4]، وقد بلغت جملة رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر سنة (1897) حوالى (30.868.000 ج.م) واستمرت فى الزيادة حتى بلغت عام (1904) حوالى (42.992.000 ج.م) وكان أغلبها مستثمر فى شركة قناة السويس والشركات العقارية ثم شركات النقل والمواصلات فشركات الاستغلال التجاري والزراعي والصناعي والتعديني . [5]

(1) نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصري من سنة (1922– 1952) ،(القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1982)، ص 461

(2) (شركة مساهمة مصرية؛ فهى مصرية لأنها تأسست فى مصر ولكن لا يعنى ذلك أن الشركة مصرية فى رأس المال والإدارة ويستثنى من ذلك شركات بنك مصر) نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب، ص 434.

(3) نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصري ، ص 25.

(4) لطيفة محمد سالم ، مصر فى الحرب العالمية الأولى ، (القاهرة : دار الشروق ، 2009)، ص 119.

(5) نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصري ، ص 25.

واتسم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر بنمط العمل الأسرى ،وبظهور عائلات تجارية كبيرة من جنسيات متعددة مثل: البريطانية (عائلة صيدناوى، و كافورى)، والفرنسية مثل(عائلة طوربيل)، والإيطالية مثل (عائلات بنتو، كوهين،موصيرى)، والألمانية مثل (عائلة هرش) ،والسوريين واللبنانيين مثل (عائلة سرسق،وشديد)،وذلك بالإضافة إلى اليهود المتمصرين مثل (عائلة شكوريل) ،وقد كان هدفهم هو تحقيق أكبر قدر من الأرباح، عادل محمود النجار ، أحمد عبود باشا والاقتصاد المصرى،(القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة ، 2018)، ص 24.

واستمر رأس المال الأجنبي فى الزيادة بشكل كبير قبل قيام الحرب العالمية الأولى (1914–1918) والذى بلغ (92.039.000 ج.م) من إجمالى الأموال المستثمرة فى الاقتصاد المصري والتى بلغت (100.152.00ج.م)[1]، حيث انقسم رأس المال الأجنبى إلى (46.267.000 ج.م) رأسمال فرنسى ، (30.25.000)ج.م رأسمال إنجليزي، (14.294.000 ج.م) رأسمال بلجيكي .(دون أن يشمل ذلك قناة السويس)[2].

و قد شمل النشاط الاقتصادي للأجانب فى مصر خلال الاحتلال البريطاني على مصر جميع ميادين النشاط الاقتصادي عامة من (زراعة وصناعة وتجارة وبنوك ومرافق وتعمير وإنشاء) ، ولم يترك الأجانب منها مجال من مجالات الاقتصاد إلا واستغلوها واستفادوا ، فعملوا على المضاربة فى بورصة القطن فى الرهون العقارية نظرًا للامتيازات الأجنبية[3] والتى كانت تكفل لهم الإعفاء من الضرائب.

وتركزت الاستثمارات البريطانية بشكل كبير فى بنوك التسليف الزراعى حيث كانت تسهل الحصول على قروض مالية لتشجيع الفلاحين على زراعة القطن والمضاربة فى أسعاره [4] . بينما كانت تستغل الفلاحين بما يخدم مصالحها كإستثمار مضمون.

ولظروف الحرب العالمية الأولى (1914–1918) تبدلت الأوضاع الاقتصادية وتأثرت البنوك الأجنبية من سحب الكثير من الأجانب لأموالهم ،و صفّت بعض الشركات الأجنبية أموالها وأخذت رؤوس الأموال الأجنبية فى التناقص خشية ظروف الحرب ، بينما شهدت البلاد حالة من الرواج الداخلي خلال الحرب فى الفترة من (1915–1926) نتيجة لتعذر الاستيراد، و أخذت ودائع البنوك فى الزيادة حتى استعادت قوتها عام (1918) و زادت كميات النقد المتداول إلى درجة التضخم ،وزاد مجال الإنفاق الحكومي نتيجة لزيادة الإيرادات وقلة النفقات بدرجة كبيرة لتصل ميزانية الحكومة فى سنة (1922) مبلغ وقدره (7.519.067ج.م) [5]، و أصبح أصبح الفرق واضح بين سنوات الحرب وما قبلها حيث ارتفعت الايرادات عام (1917–1918) إلى (23.166،047) ج.م وبلغت المصروفات (22.296.948 ج.م) لتصل ميزانية الحكومة (869.099 ج.م)

(1) A.E.Crouchley،"The Investment of foreign Capital in Egyptian Companies and public debt" ،press Bulaq ،1977،p.73،105

(2) لطيفة محمد سالم ، مصر فى الحرب العالمية الأولى ، ص 201

(3) مثلت الامتيازات الأجنبية حماية للأجانب فى مصر قضائيً ا حيث خضعوا لاختصاص قنصلياتهم ,وتشريعًيا لا تسرى عليهم أى لوائح أو قوانين مصرية وماليً ا لايجوز فرض أى ضرائب عليهم إلا بموافقة دولتهم؛ لذا لم تساهم الإيرادات الناتجة عن استثماراتهم فى الأعباء العامة للدولة ,وقد بلغ عدد الدول الأجنبية التى تمتعت بالامتيازات الأجنبية اثنتى عشرة دولة شملت "الولايات المتحدة الأمريكية – بلجيكا– المملكة المتحدة – إيرلندا الشمالية – الدنمراك– أسبانيا– فرنسا– اليونان– إيطاليا– النرويج–هولندا– البرتغال–السويد" وشملت أيضا رعايا الممتلكات البريطانية مثل أستراليا . نبيل عبد الحميد سيد أحمد , النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصري , ص 14

(4) عادل محمود النجار ، أحمد عبود باشا والاقتصاد المصرى، (القاهرة : الهيئة العامة لقصور الثقافة ، 2018)،ص25

(5) A.E.Crouchley،"The Investment of foreign Capital in Egyptian Companies and public debt" ،p.73،105

بينما كانت الايرادات عام (1913-1914) مبلغ (17.703.898ج.م) وبلغت المصروفات (17.659.961ج.م) لتصل ميزانية الحكومة (43.937ج.م) [1].

و كانت الرأسمالية المصرية على قدر من الوعي عندما نشبت الحرب العالمية الأولى مما دفعها للاستفادة من هذه الفرصة وارتفعت رؤوس الأموال المصرية فى البنوك ارتفاعًا سريعًا خاصة فى البنك الأهلي والبنك الإنجليزي المصري ودخلت ميدان الصناعة بعد أن انخفضت أرباح الزراعة نتيجة لهبوط أسعار محصول القطن لتوقف الاستيراد ، و لتصفية أعمال الرأسماليين الألمان وحلفائهم حيث تم إيقاف (17) شركة و (62)بيتًا من بيوت المال الألماني والنمساوي والبنك الشرقي الألماني نتيجة لظروف الحرب .[2]

وعقب ظروف الحرب العالمية الأولى شهد رأس المال فى مصر تطورًا جليًا فى مقدار رؤوس الأموال الأجنبية والمصرية فى مختلف شركات المساهمة المصرية والأجنبية [3] بما يشمل رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى شركة قناة السويس كما هو موضح فى الجدول التالى :

السنة	رأس المال الأجنبى / ج.م	رأس المال المصري/ج.م	المجموع
1922	111.300.000 مليون جنيه	8.113.000 مليون جنيه	119.413.000
1933	102.295.000	14.876.000	117.171.000
1948	92.554.177	46.803.823	138.863.000
1950	91.762.771	48.385.323	140.148.049

جدول يوضح مقدار رؤوس الأموال الأجنبية والمصرية فى مختلف شركات المساهمة المصرية والأجنبية[4]

حيث يتضح من الجدول السابق انخفاض رأس المال الأجنبي انخفاضا ضئيلًا مقابل ارتفاع رأس المال المصري ارتفاعًا كبيرًا ؛ الذى رغم ارتفاعه فإنه ظل رأس المال الأجنبي هو الأكثر أهمية والأكثر سيطرة على الاقتصاد المصري، والذى ترجع أسباب انخفاضه للأسباب الآتية :

سياسيًا : عقب الحرب العالمية الأولى شهدت البلاد عوامل المد الوطني والتطور السياسي فمنذ ثورة (1919) إلى تصريح فبراير (1922) وإعلان استقلال مصر – ذلك الاستقلال الوهمي الذى نص على التحفظات الأربعة

(1) لطيفة محمد سالم ، مصر فى الحرب العالمية الأولى ، ص 130

(2) لطيفة محمد سالم ، مصر فى الحرب العالمية الأولى ، ص 155.

(3) كان للشركات المساهمة مزايا قانونية واقتصادية عديدة منها إمكانية تغير الأعضاء المساهمة بإستمرار مع ثبات الشركة وكانت قيمة السهم منخفضة جدًا لا تتعدى الأربع جنيهات وإذا ما زاد الإنتاج فالأرباح تزيد مما جعل لهذه الشركات أهمية فى الأنظمة الاقتصادية، ومن هنا احتلت المركز الأول فى مصر فى ميادين الحياة الاقتصادية بما تشملها من زراعة وصناعة وتجارة ومرافق وتعمير وكافة المؤسسات المالية والبنوك الأجنبية وكل ما يتعلق بالنشاط المالى والمصرفى ، ومن هنا أصبحت الشركات المساهمة دولة داخل دولة، وسيطرت على كافة الأنشطة الاقتصادية فى مصر. نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب، ص 83.

(4) منى على أبو العزم ، أوضاع مصر الصناعية من 1945إلى 1961 ، (القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2020)،ص 98.

و بقاء الاحتلال فى مصر بدعوى الدفاع عنها وحق بريطانيا حماية الأقليات والأجانب – ، ثم مؤتمر مونترو وإلغاء الامتيازات الأجنبية عام (1937)، والحرب العالمية الثانية(1939–1945)، وما أعقبها من بداية الصراع العربى الإسرائيلى وحرب فلسطين عام (1948) وتصاعد العَداء ضد الأجانب فى مصر[1].

اقتصاديًا : شهدت البلاد تطورًا اقتصاديًا كبيرًا نتيجة لما قامت به الدولة من جهود لتمصير رأس المال الأجنبي فى مصر من خلال جانبين هما :

أولًا : تأسيس شركات ومؤسسات مصرية خالصة : مثل بنك مصر الذى تم تأسيسه عام (1920) برأس مال بلغ مليون جنيه ، وعمل البنك على إنشاء مشاريع صناعية لها شخصية مستقلة عنه[2] مما ساهم فى إنشاء شركات صناعية فى مختلف أوجه النشاط الصناعي؛ لذا أخذ رأس المال الأجنبي فى التراجع فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين[3] .

حيث بلغت الشركات الأجنبية التى صفيت شركاتها فى مصر فى الفترة من(1914–1934) عدد (42) شركة وبلغت رؤوس أموالها (24.133.00 ج.م)، وكانت تتكون من (سبع شركات للرهن العقاري برؤوس أموال (10.512.000ج.م) ، ثلاث شركات من (البنوك وبيوت المال) برأس مال (2.101.000 ج.م) ، و احدى عشرة شركة من شركات الأراضي الزراعية والبناء برؤوس أموال (6.007.000 ج.م) ، وثلاث شركات من شركات النقل برؤوس أموال (1.570.000ج.م) ، وثماني عشرة شركة من الشركات الصناعية والتجارية والتعدينية برؤوس أموال (3.943.000ج.م) ، و كان أكبر نسبة تراجع فى رأس المال الأجنبي فى شركات الرهن العقاري نتيجة لزيادة ثروة الأفراد عقب الإنتعاش الذى أعقب الحرب العالمية الأولى وتمكنهم من سداد ديونهم فاضطرت هذه الشركات لتصفية حسابتها[4]، حيث كانت تستغل الفلاحين بما يخدم مصالحها كإستثمار مضمون.

و فى سنة (1927) ودعًما لتمصير الاقتصاد المصري طمأنت وشجعت الحكومة طلعت حرب[5] بعدم تجديد الاتفاقيات التجارية بين مصر والدول الأوروبية ، كما فرضت نظام التعريفة الجمركية عام (1930) بهدف حماية الصنلعات الناشئة وحماية الصناعة المصرية والعمل على رواج المواد الأولية المصرية ، ومن ثَم زيادة إقبال الأجانب والمصريين للاستثمار فى الشركات الصناعية والتجارية . فقام طلعت حرب بجمع رأس المال

(1) نبيل عبد الحميد سيد أحمد، النشاط الاقتصادى للأجانب، ص 90.

(2) خيرى أبو العزايم فرجانى ، ملامح تطور الاقتصاد المصري فى ظل التحولات السياسية والاقتصادية ،(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ن)، ص 40

(3) منى على أبو العزم ، أوضاع مصر الصناعية، ص 96

(4) نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب،ص 78، ص 81

(5) طلعت حرب هو رجل اقتصاد مصري اقتصادي ومفكر مصري، كان عضوًا بمجلس الشيوخ المصري، وهو مؤسس بنك مصر ومجموعة الشركات التابعة له، يعد أحد أهم أعلام الاقتصاد في تاريخ مصر ولقب بـ «أبو الاقتصاد المصري» ايريك دافيز ، طلعت حرب وتحدي الاستعمار، دور بنك مصر فى التصنيع (1920–1941)، ترجمة هشام سليمان عبد الغفار، (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، 2009)، ص103

المصري الكافي لإنشاء شركة الغزل والنسيج بينما أدى نقص المديرين والمهندسين والفنيين المصريين المؤهلين إلى إجبار الشركة على الاعتماد على الخبراء الأوروبيين الذى تم تعينهم بتكاليف عالية جدًا ،وفى الثلاثينيات أسس بنك مصر عشرين شركة كبرى فى مختلف مجالات الصناعة عرفت باسم (مجموعة مصر) [1]، وكانت أكبر الضمانات التى وضعها البنك لنفسه هى أنه جعل أسهمه أسهًما اسمية ؛ لمنع أى محاولة من جانب الأجانب لامتلاك رأس المال و توجيه سياسة البنك لمصالحهم أو ضد المصالح القومية للبلاد .[2]

وقد بلغ عدد شركات مجموعة مصر سنة (1940) (22) شركة والتى اعتمد البنك فيها بدرجة كبيرة على المصريين، كما إنه لم يستطع أن يتجاهل عامل الخبرة الأجنبية فبعض هذه الشركات واصلت نشاطها وخاصة فى سنواتها الأولى معتمدة على الخبراء الأجانب من فنيين ومشرفيين مثل شركة مصر للطيران وشركات الغزل والنسيج ومصايد الأسماك وغيرها من شركات بنك مصر والتى اعتمدت على الأجانب فى تشغيلها بسبب غياب الخبرة المصرية اللازمة لتشغيلها، وقد خطط البنك بأن يقوم هؤلاء الأجانب بتدريب المصريين ليحلوا محلهم ،هذا إلى جانب اعتماد بنك مصر كذلك على مشاركة الشركات الأجنبية برؤوس أموالها الكبيرة ومساهمة بعض الأفراد الأجانب فى تأسيس عدد من شركاته مثل شركة مصر لتصدير الأقطان، وشركة مصر للطيران ،وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار وشركة مصر للتأمين وغيرها من الشركات ،وكانت موافقة بنك مصر على مشاركة هؤلاء الأجانب فى تأسيس هذه الشركات موافقة مشروطة أساسها أن هذه الشركات شركات وطنية ومن ثَم سيعمل البنك على تمصيرها فى أقرب فرصة عند ضمان تشغيلها وإدارتها بنجاح ،بينما احتفظ البنك فى هذه الشركات بسيطرته سيطرة كاملة على إدارتها وأقسام تشغيلها رغم وجود المشرفين والخبراء الأجانب. [3]

ويوضح الجدول والرسم البيانى التالى حجم مشاركة رأس المال الأجنبي والمصري فى الشركات المساهمة الجديدة بالجنيه المصري فى الفترة من (1935–1952) :

السنة	رأس المال المصرى	%	رأس المال الأجنبى	%	إجمالى رأس المال

(1) Mansour Mohamed B.، "The Development of The Industrial Relations system in Egypt"،p.279

و نظرًا لسيطرة اليهود على رأس المال المصري حيث كان أغلب رأس المال المصري فى بنك مصر ليهود امتلكوا ودائع كبيرة به، الذين هددوا بسحبها عندما أراد طلعت حرب فتح فرع لبنك مصر فى فلسطين مما اضطره للتراجع، فكان ضمن المساهمين يهوديان مصريان معروفان فى مصر هما (يوسف قطاوى) الذى تولى وزارة المالية المصرية عام 1924 والثانى من أصل أوربى وهو (يوسف شيكوريل) وكان له دور كبير فى مشاركة رؤوس الاموال الأجنبية فى تأسيس محلات شيكوريل، نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادي للأجانب،ص 93.

و جدير بالذكر أنه كانت الصناعات الكبيرة فى مصر فى الفترة من (1935–1943) يسيطر عليها أربع مجموعات رئيسية هى:(الشركات الأجنبية ، مجموعة مصر، شركات عبود، المؤسسات الحكومية)، حيث أسس عبود باشا فى أوائل العشرينيات أنجح مجموعة أعمال فى مصر وكان يمتلك شركة السكر وخط البريد الخديوى وكان أكبر مساهم فى بنك مصر وحصل على مقعد فى مجلس إدارته عام (1950) وأصبح فى نفس العام أول مدير مصري لشركة قناة السويس المملوكة للأجانب آنذاك . عادل محمود النجار ، أحمد عبود باشا والاقتصاد المصرى، ص 35.

Mansour Mohamed B.، "The Development of The Industrial Relations system in Egypt"، p.288

(2) بنك مصر ، (1970/1920)، ص 27.

(3) بنك مصر،اليوبيل الذهبى (1970/1920) ، ص ص193 –244)

1935	152.214	37.4	254.944	62.6	407.158
1937	226.884	52.1	208.917	47.9	435.801
1939	77.983	59.7	52.625	40.3	130.608
1940	100.085	38.5	159.715	61.5	259.800
1943	91.500	74.1	32.000	25.9	123.500
1948-1952 [1]	2.121.500	88	286.375	12	2.407.875

جدول يوضح حجم مشاركة رأس المال الأجنبي والمصري فى الشركات المساهمة الجديدة فى الفترة من (1939-1952)[2]

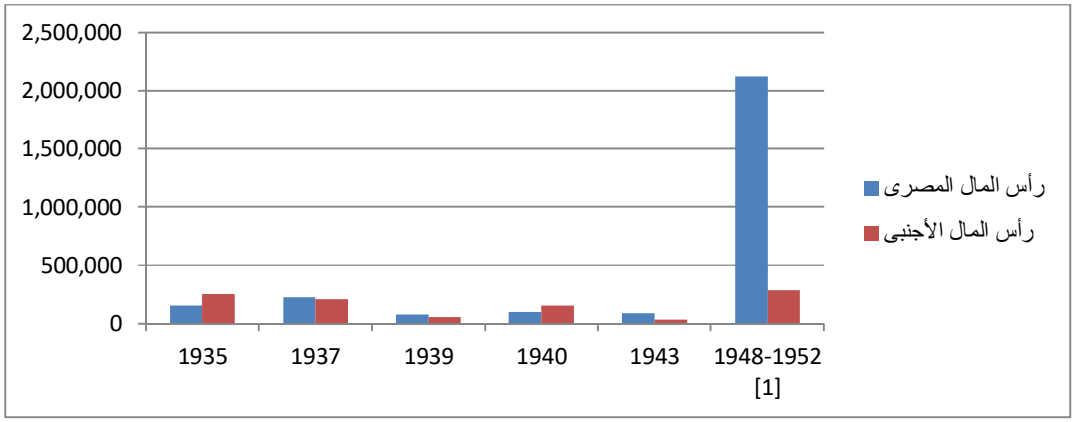

رسم بيانى يوضح حجم مشاركة الأجانب والمصريين فى الشركات المساهمة الجديدة فى الفترة من (1939-1952).

و يتضح من الجدول والرسم البياني السابق مدى إزدهار الصناعة المصرية وارتفاع مشاركة رأس المال المصري خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) والتى ارتكزت على رؤوس الأموال الأجنبية و نظرًا لظروف الحرب و تعذر الاستيراد ؛ لذا زاد الطلب الداخلي على المنتجات الوطن ية خاصة من قِبل جيوش الحلفاء المتحاربة فى الشرق الأوسط [3]؛ لتصبح مصر مركزًا تموينيًا للمنطقة حيث أرادت انجلترا أن تجعل مصر وحدة اقتصادية تكفى احتياجتها ذاتيًا، حيث أرتفعت قيمة الاستثمار فى مجال النشاط الصناعي [4].

(1) نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب،ص ص 83 -89)

(2) Mansour Mohamed B.، "The Development of The Industrial Relations system in Egypt"،p.288

(3) Mansour Mohamed B.، "The Development of The Industrial Relations system in Egypt"،p.278
كانت مساهمة الأجانب بنسبة 62،2 %من رأس مال الشركات المساهمة سنة 1935 والتى انخفضت لتصل لنسبة 61،5 % فى سنة 1940 ويرجع ذلك إلى حظر الاستثمار الأجنبى فى لندن ؛مما أدى إلى الحد من تدفق رأس المال الأجنبى إلى مصر بإستثناء محافل الاستثمار المباشر .

Mansour Mohamed B.، "The Development of The Industrial Relations system in Egypt"،p.290

(4) بينما تركزت الصناعات التى أوصت بها لجنة التجارة والصناعة فى الصناعات الاستهلاكية سريعة العائد كبيرة الربح دون أن تشير للصناعات الثقيلة أو حتى السلع المعمرة ، و حتى عام 1953 كانت الاستثمارات فى صناعة الغزل والنسيج وهى أهم الصناعات الاستهلاكية تمثل 55.9% من مجموع الاستثمارات بينما لم تزد الاستثمارات الكيماوية والبترولية عن 19.4%

فلم يعد يقتصر الاستثمار فى مصر على النشاط الزراعي لتتحطم أسطورة الاحتلال البريطاني والتي تدعي أن مصر بلد زراعي فقط ولا تصلح أن يقوم بها أى نشاط صناعي ،حيث بلغ عدد المصانع عام (1944) عدد (129) مصنع ووصل عدد العمال إلى مليون عامل أى ضعف عدد العمال عام (1927)، ولكنهم كانوا عديمي الخبرة بمجال الصناعة ، وكانت هذه المصانع تنتج لتحقيق أعلى معدل للربح واغتنام فرصة ارتفاع الأسعار دون النظر إلى عامل التكلفة أو الجودة ، خاصة للسلع الاستهلاكية دون النظر للسلع الإنتاجية.[1]

حيث ارتفع نصيب رأس المال المصري فى الشركات التى تأسست أثناء الحرب العالمية الثانية(1939 – 1945) ليصل إلى 66% من رأس المال ورأس المال الأجنبي 34% ، كما استمر الإرتفاع فى الفترة (1946– 1948) ليصل رأس المال المصري إلى 84% بينما انخفض رأس المال الأجنبي 16%[2]، حيث استطاعت مصر سداد ديونها عبر مواردها الأولية المصدرة لإنجلترا ، كما شهدت مصر ما عرف فى وقت الاحتلال بمسألة تمصير الدَّين بجعله مستحقًا لمواطنين أو لأجانب مقيمين بدلًا من إنجلترا ،واستطاعت مصر سداد ديونها بل وأدانت إنجلترا بنحو 35 مليون جنيه إسترليني مع نهاية الحرب العالمية الثانية .[3]

وجدير بالذكر أنه مع نشوب الحرب العالمية الثانية عام (1939) واندفاع الجمهور نحو سحب ودائعهم فى سبتمبر من نفس العام، فحدثت أزمة مالية فى بنك مصر، ورفض البنك الأهلي المصري أن يقرضه لمواجهة هذه الأزمة – وهو بنك إنجليزي فى إدارته ورأسماله – ولم يخرج البنك من أزمته إلا بعد تدخل الحكومة فضمنت ودائع مصر لدى البنك الأهلي وقدمت له الضمانات الكافية وأقرضه البنك الأهلي مليونين ونصف المليون جنيه ،وفى سنة (1941) أصدرت الحكومة قانونًا بتدخلها لدعم بنك مصر واشترطت إقصاء طلعت حرب من إدارة البنك وعدم مزاولة البنك نشاطه فى تأسيس مشاريع أخرى أو التوسع فى الشركات أو المشاريع القائمة – بما يشير إلى سيطرة رأس المال الأجنبي على النشاط الاقتصادي فى مصر.[4] حيث نجح بذلك رأس المال الأجنبي فى وقف نشاط بنك مصر فى محاولاته الصادقة لتمصير الاقتصاد المصرى مؤكدًا على حقيقة سيطرة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد المصري .

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية تبدلت أوضاع الصناعة المصرية ، وفى ظل غياب حماية جمركية كافية للصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية حيث عادت حركة التجارة الخارجية ، و من ثَمَّ عادت المنتجات الأجنبية للسوق المصري مما اضطر بعض المصانع إلى الإغلاق لعجزها عن المنافسة فى السعر والجودة ، حيث تعذر استيراد الآلات والمعدات اللازمة للمصانع والتى استهلكت أثناء الحرب ؛لأن أغلبها كان من أوربا

والصناعات المعدنية 8.5% . خيرى أبو العزايم فرجانى ، ملامح تطور الاقتصاد المصري فى ظل التحولات السياسية والاقتصادية ، ص ص ص 40– 43

(1) منى على أبو العزم ، أوضاع مصر الصناعية من 1945إلى 1961، ص 14

(2) خيرى أبو العزايم فرجانى ، ملامح تطور الاقتصاد المصري فى ظل التحولات السياسية والاقتصادية ، ص ص 40

(3) تحولات الاقتصاد المصري ،ملاحظات أولية ،(القاهرة : وحدة الدراسات الاشتراكية ، الطبعة الأولى ، 1999)، ص 5

(4) نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب،ص 99

التى انشغلت فى إعادة بناء ما خربته الحرب [1]، إلى جانب مشاركة الحكومة المحدودة فى النشاط الصناعي فى الفترة من (1922–1952) والتى اتسمت بهيمنة الشركات الصغيرة [2] لذا عانى الاقتصاد المصري من الركود بينما ِلتفت الرأسماليون المصريون للاستثمار الصناعى وليس الزراعى فقط.

لذا ترى الدراسة أنه رغم محاولات النهوض بالاقتصاد المصري وتوجهه نحو التصنيع خلال فترة الحرب و رغم ارتفاع حجم مساهمة رأس المال المصري فى الاستثمار إلا أنه ظل رأس المال الأجنبي هو الأكثر أهمية والأكثر سيطرة على الاقتصاد المصري بما يشير إلى بداية خروج رأس المال المصري ، وهو ما يبرر حجم ما أصاب الاقتصاد المصري من ضرر؛ نظرًا لأن المستثمر الأجنبي عَقب تأسيس المصنع وارتفاع أسهمه كان يقوم ببيع جزء من الأسهم و يسترد قيمة ما دفعه ؛ ليحقق المستثمر الأجنبي أرباحًا طائلة أثناء الحرب[3] ، حيث كانت بريطانيا تستحوذ على الاقتصاد المصري وأخذت تحارب الرعايا الألمان والايطاليين فى مصر لكونهم تابعين لدول الأعداء، وتم قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا فى سبتمبر (1939) ، وإلقاء القبض على الرعايا الألمان، و وضع ممتلكاتهم تحت الحراسة ، وكذلك الرعايا الإيطاليين حيث طلب السفير البريطانى من علىّ ماهر رئيس الوزراء المصري فى 10 يونيو (1940) بتنفيذ المرحلة الأخيرة التى تتعلق باعتقالهم وترحيل الوزير الإيطالي المفوض وجميع أعضاء المفوضية والقنصليات الإيطالية فى مصر[4] ، حيث تناقص أعداد الأجانب الأوروبيين فى مصر بعد سنة (1922) فى الفترة (1927–1947) كما فى موضح بالجدول التالى :

السنة	عدد الأجانب الأوروبيين فى مصر
1927	207،542 نسمة
1937	179،095 نسمة
1947	132،589 نسمة
من عام 1947– 1952	لم تصدر إحصاءات رسمية لتعداد السكان فى مصر

جدول يوضح تعداد الأجانب الأوروبيين فى مصر فى الفترة من (1927–1947)[5]

وهو ما يتضح – أكثر تفصيلًا – فى تعداد الجاليات الأوروبية فى مصر فى نفس الفترة من (1927–1947) والتى يتضح تناقصها كما هو موضح بالجدول والرسم البيانى التالى:

السنة	الجالية اليونانية	الجالية الايطالية	الجالية البريطانية	الجالية الفرنسية	الجالية الألمانية
1927	76264	52462	34169	24332	1416
1937	68559	47706	31523	18821	1779
1947	57427	27958	28246	9717	375

(1) منى على أبو العزم ، أوضاع مصر الصناعية من 1945إلى 1961، ص ص 14–17

(2) Mansour Mohamed B.، "The Development of The Industrial Relations system in Egypt"، p.298

(3) منى على أبو العزم ، أوضاع مصر الصناعية ، ص98

(4) نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب،ص 43

(5) المملكة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، تعداد سكان القطر المصري لسنة 1937 ،ج 2، ص 262 – جمهورية مصر، وزارة المالية والاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ،تعداد السكان عام 1947 ،ج2 ،ص 384

جدول يوضح أعداد الجاليات الأوروبية الكبرى فى مصر فى الفترة من(1927–1947)[1]

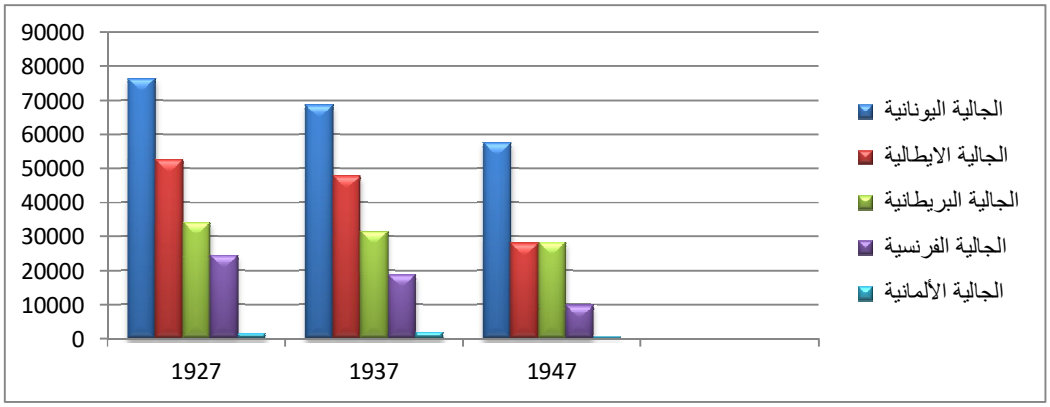

رسم بيانى يوضح أعداد الجاليات الأوروبية الكبرى فى مصر فى الفترة من (1927–1947)

وتتفق الدراسة أنه من الظواهر التى جذبت الاستثمار الأجنبي فى مصر هو أن نشاطها كان فى شكل شركات مساهمة سواء كانت شركات مساهمة مصرية أو أجنبية بما ينطوي على مزايا اقتصادية وقانونية عديدة حيث المسئولية المحدودة للأعضاء المساهمين حيث يتوارى المساهمون خلف هذه الشركات ويتغيرون بإستمرار دون أن تتأثر الشركة بذلك ، هذا إلى جانب انخفاض قيمة السهم والتى لم تتعدى فى الغالب أربعة جنيهات؛ لذا أصبحت الشركات المساهمة أكبر تجمع للأموال الأجنبية فى مصر والتى إحتلت المقام الأول فى ميادين الحياة الاقتصادية حيث احتكرت هذه الشركات والمؤسسات المالية والبنوك الأجنبية كافة الأعمال التى تتعلق بالنشاط المالي والمصرفي – مقابل انحصار دور بنك مصر ومساهمته فى مشروعات جديدة – ليصبح الاستثمار الأجنبي فى مصر دولة داخل دولة .

ونظرًا لبعض الأنشطة الفردية والشركات غير المساهمة المحدودة والتى يمتلكها فى بعض الأحيان تاجر أجنبي واحد والذى يصعب الحصول على بيانات دقيقة عن حجم رأسماله حتى بعد ادخال نظام السجل التجاري بمصر وفقا للقانون رقم (46) لسنة (1934) حيث كانت جميع البيانات تقوم بجمعها المحاكم المختلطة وترسلها لوزارة الحقانية والتى بدورها ترسلها لإدارة السجل التجاري ، كما نشرت مصلحة التجارة سنة (1938) بيانات من رؤوس أموال الشركات الأجنبية سواء كانت شركات تضامن أو توصية بالأسهم [2] وبلغت رؤوس أموالها

(1) المملكة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ،تعداد سكان القطر المصري لسنة 1937 ،ج 2، ص 262 – جمهورية مصر، وزارة المالية والاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان لسنة 1947 ج2 ، المطبعة الأميرية سنة 1953 ،ص276، ،ص381 ، ص384

(2) الشركات بشكل عام هى عقد يلزم شخصين أو أكثر بالمساهمة فى مشروع بغرض الربح عن طريق مسامة كلا منهم بحصة من المال، فهى بداية كيان اقتصادى وتعتبر الشركة المساهمة والشركة ذات المسؤلية المحدودة جزء من شركة الأموال .

شركات المساهمة : وهى أكبر أنواع شركات الأموال وينقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة ، لكل شريك مساهم عدد أسهم معينة حسب نصيبه فى رأس المال ، ولا يسأل المساهم عن ديون الشركة إلا فى حدود نصيب من الأسهم وتتميز بكبر رأس مالها ؛لذا قدرتها على القيام بالمشروعات الاقتصادية الكبرى ،وأيضا قابلية الأسهم للبيع والشراء بسهولة ،والحد الأدنى

(10.462.504ج.م)، (كان نصيب الشركات التجارية (7.159.328ج.م) و الشركات الصناعية (3،303.176ج.م)، وهناك أيضا رؤوس الأموال الأجنبية الممثلة فى ملكية بعض الأجانب للأراضى الزراعية والعقارات والتى يصعب تقديرها .[1]

ومن هنا جاءت أهمية التشريعات و القوانين التى تحد من سيطرة رأس المال الأجنبي (وهو ما أصبح مسموح به بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية عام 1937) ، وتفتح الطريق أمام مساهمة رأس المال المصري لبناء الاقتصاد الوطني ، وتحد أيضًا من التواجد الأجنبي بالوظائف الحكومية فى مصر، حيث احتل الأجانب الكثير من الوظائف الحكومية المهمة وشغلوا مناصب إدارية وفنية والتى تمكنوا من خلالها السيطرة على النشاط الاقتصادي فى مصر؛ لذا اتجهت الدولة لتمصير الوظائف والإدارت بعناصر مصرية وطنية، مقابل إنهاء خدمة هؤلاء الأجانب وتحديد معاش أو تعويض لهم [2].

لذا أصدرت الدولة قانون تمصير الشركات رقم 138 لسنة 1947 للحد من الوظائف غير الحكومية ، و كان الإشراف على تطبيق هذا القانون موزعًا بين الوزارات المختلفة ، تحت إدارة الإدارة العامة للشركات التى تم تأسيسها فى الأول من ديسمبر سنة 1949 ، والتى أصبحت هى المسئول الوحيد عن جميع هذه الشركات[3]، و

لرأس مالها 250ألف جنية،ولا يقل عدد المؤسسين عن ثلاثة أشخاص . الشركات ذات المسئولية المحدودة هى: شركة تقوم بين شريكين أو أكثر على أساس الاعتبار الشخصى كأن يكون تربطهم صلة قرابة أو صداقة أو معرفة وتبنى على أساس الثقة بين شركائها ، ولا يقل عدد الشركاء عن 2 ولا يزيد عن 50 شريكا فهى ملكية فردية ، لا يجوز لها العمل فى مجال الاستثمار فى البنوك أو التأمين لحساب الغير. والشركاء مسؤولين عن ديون الشركة بقدر حصصهم فى رأس المال ،ولا يتم الرجوع لأموالهم الشخصية ولا تكون ضامنا لديون الشركة إلا فى حدود رأس ماله فى الشركة، ولا يوجد حد أدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس الشركة. شركات التوصية بالأسهم : هى شركات تجارية وتتكون من فئتين من الشركاء ؛شركاء متضامنون (ولا يقل عددهم عن اثنين وتعتبر أموالهم الخاصة ضامنة لديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها وحصصهم غير قابلة للبيع وهم فقط المسئولون عن إدارة الشركة ، وشركاء مساهمون (لا يقل عددهم عن ثلاثة ويسأل كل شريك منهم بمقدار ما يمتلكه من أسهم عن ديون الشركة والتزاماتها ولا تعتبر أموالهم الخاصة ضامنة لديون الشركة ولا يجوز لهم التدخل فى إدارة الشركة). سالم خليف عليمات ، شركة التوصية بالأسهم ،دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ،(الأردن :الجامعة الأردنية ،كلية الدراسات العليا ، 1996)، ص 6

(1) نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب،ص 85

(2) صدر قانون التعويضات رقم 28 لسنة 1923 والذى حدد تدرج إحلال الموظفين المصريين محل الموظفين الأجانب(والذى نص أنه يجب أن يكون بمجلس إدارة الشركة عضو واحد على الأقل من المصريين) وذلك خلال أربع سنوات ،مما تسبب فى خسائر كبيرة لمصر جراء دفع هذة التعويضات والتى بلغت سنة 1927 حوالى سبعة ملايين جنيها. نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب،ص 417

(3) ملحق الوقائع المصرية، عدد 72 ، 14 أغسطس 1947 ، ص 13

وفى المادة السادسة من قانون الشركات حدد نصيب مساهمة المصريين فى رؤوس أموال الشركات المساهمة نسبة 51% على الأقل سواء عند التأسيس أو عند زيادة رأس المال ولا يدخل فى حسابها الأشخاص المعنوية وإذا لم يتم الاكتتاب خلال شهر جاز لوزير التجارة والصناعة مد أجل الاكتتاب ،ويجوز له تحديد نسبة أكبر فى الشركات ذات الصبغة القومية ولا تسري أحكام هذا القانون على الشركات التى تأسست قبل هذا القانون إلى أن تنتهى مدتها ويتم مراعاة تطبيق القانون عند تجديدها. نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب،ص 87

يتضح مدى تأثير قانون الشركات على ارتفاع حجم مشاركة رأس المال المصري فى الشركات المساهمة مقابل رأس المال الأجنبي من الجدول السابق. ومن ثم جاءت محاولات رأس المال الأجنبي للتحايل على ذلك القانون.

2- محاولات بعض الشركات الأجنبية للتحايل على قانون رقم (138) لسنة (1947) لتمصير الشركات

* نتيجة للثغرة فى قانون الشركات حيث نص أن تكون أسهم الشركات أسهًما لحاملها حيث يجوز للأجنبي أن يكتتب باسم أحد المصريين فى أى عدد يشاء من الأسهم على أن تنتقل إليه ملكية الأسهم أو السندات بعد ذلك – دون أن تتمكن الدولة من معرفة ذلك – [1] .

ومن ثَمَّ لجأت بعض شركات المساهمة المصرية إلى تعيين مصريين فى مجالس إدراتها من ذوى المراكز الكبيرة ومن الوزراء المتقاعدين الذين لهم صيت جيدة بالحكومة مثل : إسماعيل صدقى باشا مؤسس إتحاد صناعات مصر ورئيس الوزراء الأسبق وشريكًا فى 14 شركة برأس مال يزيد عن 25 مليون جنيه ،وحسين سرى (رئيس الوزراء الأسبق، وشريك فى (27) شركة ورئيس (10) منهم)؛ وذلك بقصد الاستفادة منهم واستغلال منصبهم وزيادة أرباحهم وتذليل أى صعوبات[2].

رغم أن قانون التمصير منع دخول أى وزير أو مدير عام إلا بعد انقضاء ثلاث سنوات من تركه لعمله أو أن يكون عضوًا فى مجلس إدارة الشركة المساهمة ، إلا أنه استعان الأجانب بالبشاوات فى مجالس إدارتها وتحايلوا على ذلك القانون من أجل تيسير مصالحهم فى وزارات ومصالح الحكومة و التستر خلفهم ؛ نظرًا لتصاعد الروح الوطنية والعَداء ضد الأجانب بعد حرب فلسطين سنة (1948) ، هذا إلى جانب الاستفادة المادية من ثراوتهم الكبيرة فى رأس مال الشركة .[3]

كما لم يسلم بنك مصر من محاولات تسلل رؤوس الأموال الأجنبية للسيطرة عليه حيث عقد البنك عام (1947) اتفاقًا مع شركة "بريدفورد دايز " البريطانية لإنشاء شركة " مصر للغزل والنسيج "وشركة "صباغي البيضا" وكانت الشركة البريطانية تمتلك نسبة (51%) من أسهم شركة "صباغي البيضا الجديدة " ، وكذلك 17.5 ألف سهم فى شركة "مصر للغزل والنسيج .[4]

(1) نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب،ص 88

(2) Mansour Mohamed B.، "The Development of The Industrial Relations system in Egypt"، p.291

(3) مصلحة الشركات ،محفظة رقم 61 ،ملف 182 –3\10 ج1،ص226

(4) وعام 1934 تأسست شركة مصر للتأمين مشاركة بين بنك مصر والشركة البريطانية " بويريج" التى كانت تمتلك 29 % من رأس مال الشركة ، كما شارك رأس المال البريطاني فى شركة مصر للطيران ، و رأس المال الأمريكي فى شركة " مصر للحرير الصناعي " حيث بلغ نصيب الأجانب فى الشركات المؤسسة فى الفترة من (1934–1939) حوالى 53% من رأس المال ونصيب المصريين 47% . تحولات الاقتصاد المصري ،ملاحظات أولية ،(القاهرة : وحدة الدراسات الاشتراكية ، الطبعة الأولى ، 1999)، ص 5

* استغل الخبراء الأجانب إمكانية الإستعانة بهم فى بعض الشركات الصناعية كمهندسين ومشرفين فى تخصصات مختلفة استنادًا على المادة الخامسة للقانون رقم 138 لسنة 1947 لتمصير الشركات والخاصة بتحديد نسبة العمال والموظفين المصريين والأجانب وما استثناه هذا القانون لهؤلاء الخبراء الأجانب من النسبة المقررة وتم التحايل على تنفيذ القانون بإدراج أسماء بعض كبار الموظفين الأجانب فى كشف الخبراء الأجانب ليتم استثناؤهم وتكون مرتابتهم كبيرة على حساب عدد الموظفين المصريين بالشركة ؛نظـرًا لأن أغلب هذه الشركات برأس مال أجنبي ، بينما كان يتم الإستعانة بالخبراء الأجانب بشكل رسمي حيث استقدمت مصلحة التجارة والصناعة (التابعة لوزارة المالية) فى 4 يناير سنة 1948 أربعة خبراء أجانب للقيام ببعض البحوث الفنية فى الصناعات الغذائية والكيميائية وصناعة الحديد والصلب وتكلف استقدامهم خمسة عشر ألف جنيه تحملتها وزارة المالية بما يوضح المبالغ التى كان يحصل عليها الخبراء الأجانب [1] .

* كما توجه العديد من الأجانب للحصول على الجنسية المصرية للتهرب من تطبيق قانون الشركات عام (1947) ، ومن هنا سمح لهم بالحصول على الجنسية المصرية وتم تمصير عدد كبير منهم للهروب من تطبيق النسبة المحددة للمصريين فى وظائف ومجالس إدارة الشركات المساهمة المصرية، و لذلك اشتكى العديد من المصريين من عدم تطبيق القانون ،هذا إلى جانب تزوير بعض الشركات وتلاعبها بالأوراق التى ترسلها للفحص بمصلحة الشركات وإرسالها أوراق بإحلال المصريين مقابل الأجانب على الورق فقط رغم استمرار الأجانب فى العمل ، وهو ما تقدم به العديد من المصريين بشكاوى لمصلحة الشركات من عدم تنفيذ قانون الشركات ونسبة التمصير واتهم بعضهم مسؤول الجوازات بمنح الجنسية المصرية دون وجه حق للأجانب مقابل رشوة ، مثل ما قامت به شركة مياه الاسكندرية (وهى شركة أجنبية مقرها لندن وإدارتها بالإسكندرية) ، وشركة النقل والتصدير والتأمين فاروس، وشركة مساهمة البحيرة [2].

*كما تم التحايل على قانون الشركات بفصل بعض الموظفين الأجانب وإحلال مصريين بدلًا منهم وذلك بالغش والتزوير على الورق فقط فى الأوراق المرسلة لمصلحة الشركات ولكنهم لم يفصلوا بالفعل ويتقاضون مرتباتهم، مثل بنك زلخة الاسرائيلي و يعمل به (100) موظفًا لا يوجد بينهم سوى (15) موظفًا مصريًا ، وذلك بفصل (70) موظفًا يهوديًا أجنبيًا على الورق فقط ولكن تبين فى توقيعاتهم على الكمبيالات الخاصة بأعمال البنك استمرارهم فى أداء مهام عملهم ، وهو ما فعلته الكثير من الشركات التى كانت تهزأ بتطبيق القانون واستمرت فى تعيين الأجانب وهو ما إتضح في خطاب أحد الصحفيين لوزير التجارة والصناعة يخبره بالتجاوزات

(1) جلسات مجلس الوزراء ، 4 يناير 1948 ، ص7

و نظرًا لما عانته مصر من نقص كبير فى المهندسين اللازمين لتطوير الصناعة خاصة عقب الحرب العالمية الثانية وبداية الإهتمام بالنهضة الصناعية فى مصر قامت بوضع سياسة كفيلة لإلحاق أكبر عدد من الطلاب بكليات الهندسة ،وإيفاد بعثات للخارج للتدريب. جلسات مجلس الوزراء فى 19 يناير 1947 ، ص2

(2) نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب،ص ص 444 – 447

التى تحدث بالشركة المصرية للتغليف الاقتصادي وأن مدير هذه الشركة إسرائيلي وعدد المصريون بالشركة قليل جدًا ومرتباتهم ضعيفة وأغلب الموظفون إسرائيليون ولا يحملون شهادات جنسية . [1]

و تتفق الدراسة أن القوانين واللوائح التى نص عليها قانون تمصير الشركات سنة 1947 وقانون الجنسية سنة (1929) كانت موادهم ضعيفة محدودة، و كانت مجرد محاولة ولكن تبددت أمام حيل المستثمر الأجنبى المسيطر على الشركات المساهمة ،ولم تنجح إلا فى تعيين المصريين فى الوظائف الثانوية وغير المهمة مقابل مرتبات ضئيلة جدًا ،كما تم الإستعانة بهم كعمال واستغلالهم بأقل الأجور وأرخص التكاليف وليس من منطلق تطبيق القانون[2] .

ومن ثَم قامت الدولة عام (1950) بتعديل قانون الشركات عام (1947) (من أجل تشجيع عودة رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى مصر بما لا يضر بالاقتصاد الوطني) حيث اتفقت مصلحة التجارة والصناعة (التابعة لوزارة المالية) ومجلس الدولة على صيغة جديدة والتى اقتصرت على الشركات ذات الاتصال الوثيق بالمرافق الحيوية و حددت نسبة رأس المال المصري بألا يقل عن 35% فى محاولة لتشجيع الاستثمار الأجنبى للنهوض بالاقتصاد المصري [3] .

كما تم تعديل قانون الجنسية عام (1929) بإصدار قانون جديد للجنسية المصرية فى (18) سبتمبر (1950) موضحًا من هو المصري وحدد فى المواد من 4 إلى 6 الشروط التى يجوز بقرار من مجلس الوزراء أن يعتبر مصريًا كل أجنبي ولد فى المملكة المصرية وأقام فيها عند بلوغه سن الرشد ،وكذلك يجوز منح الجنسية المصرية للأجنبي البالغ سن الرشد والمقيم بالمملكة المصرية مدة عشر سنوات متتالية على الأقل سابقة لطلب التجنس وأن يكون محمود السيرة وله وسيلة كسب مشروعة.[4]

حيث أنه ورغم صعوبة تطبيق قانون الشركات وموقف رأس المال الأجنبي والمصري من المشاركة فى هذه المشاريع نجد أنه من واقع البيانات أن هذا القانون فتح الباب فعلًا لمساهمة رؤوس الأموال المصرية لدخول هذا المجال الذى ظل حكرًا على رأس المال الأجنبي ففى السنوات الثلاث التالية لعام (1947) بلغت عدد الشركات المساهمة المصرية التى تكونت عدد 48 شركة بإجمالى رؤوس أموال قدرها (7.630.000 ج.م) ساهم فيها الأجانب بمبلغ (788.000 ج.م) ، وعام (1950) بلغت عدد الشركات (13) شركة مساهمة جديدة بلغ عدد المساهمين بها (143) مساهم منهم (127) مساهمًا مصريًا و (26) مساهمًا أجنبيًا بإجمالى رؤوس أموال (343.000 ج.م) ساهم فيها الأجانب بمبلغ 14.625 ج.م[5]. وهو ما يوضح جهود الدولة لبناء الاقتصاد

(1) مصلحة الشركات ، محفظة رقم 182 ملف 182 –3/285 ج 1 ،ص 124 الشركة المصرية للتغليف

(2) نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب،ص 458

(3) الأهرام ، العدد 23413 ، 10 ديسمبر 1950، ص 4

(4) الوقائع المصرية فى 18 سبتمبر سنة 1950

(5) نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب،ص 89

المصري من خلال المساهمة فى تأسيس الشركات المساهمة و سَن القوانين والتشريعات التى تنظم دخول رأس المال الأجنبي بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني والحد من سيطرة رأس المال الأجنبي عليه.

الخاتمة:

اهتم موضوع هذا البحث بعمل دراسة تحليلية لمقدار رؤوس الأموال الأجنبية والمصرية فى مختلف شركات المساهمة المصرية والأجنبية، وجهود الدولة لتحرير الاقتصاد المصري من استغلال رأس المال الأجنبي له والتركيز على تمصير الاقتصاد المصري والتصدى لمحاولات التحايل عليه، وهى دراسة تنشر لأول مرة وهو ما يتضح فيما توصلت إليه الدراسة :

إن كافة الظروف السياسية التى مرت بها مصر فى تلك الفترة أوجبت التغير فى حجم مشاركة رأس المال الأجنبي فى الاقتصاد المصري ، وعلى الجانب الاقتصادي شهدت البلاد أكبر تطور اقتصادي بتأسيس بنك مصر سنة (1920) وكذلك قانون الحماية الجمركية سنة (1930) ، وقانون تمصير الشركات عام (1947) لتمثل كل هذه العوامل مجتمعة العامل الرئيسي فى وقف امتيازات الأجانب فى البلاد وضد صور استغلال رأس المال الأجنبي للاقتصاد المصري مما ترتب عليه تصفية الأجانب لمشاريعهم ولم يُقبِلوا على تأسيس شركات جديدة وتناقصت رؤوس الأموال الأجنبية وتراجعت حركة الاستثمار فى الاقتصاد المصري . [1]

قائمة المراجع والمصادر

أولًا :الوثائق العربية

- الوقائع المصرية فى 18 سبتمبر سنة 1950
- بنك مصر،اليوبيل الذهبى 1970/1920
- جلسات مجلس الوزراء فى 19 يناير 1947
- جلسات مجلس الوزراء ، 4 يناير 1948
- مصلحة الشركات ،محفظة رقم 61 ،ملف 182 –3\10 ج1
- مصلحة الشركات ، محفظة رقم 132 ،شركة بيرة الأهرام
- مصلحة الشركات ، محفظة رقم 182 ملف 182 –3/285 ج 1 ،ص 124 الشركة المصرية للتغليف
- ملحق الوقائع المصرية، عدد 72 ، 14 أغسطس 1947
- المملكة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ،تعداد سكان القطر المصري لسنة 1937 ،ج 2
- جمهورية مصر، وزارة المالية والاقتصاد ، مصلحة الاحصاء والتعداد ،تعداد السكان عام 1947 ،ج2

ثانيًا : الرسائل العلمية

(1) نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب،ص 90

- "The Development of The Industrial Relations system ،-Mohamed B. Mansour York University ، New faculty of Business Administration ،in Egypt" (PHD 1972)،

ثالثًا: الكتب العربية

- تحولات الاقتصاد المصري ،ملاحظات أولية ،(القاهرة : وحدة الدراسات الاشتراكية ، الطبعة الأولى ، 1999)
- خيرى أبو العزايم فرجانى ، ملامح تطور الاقتصاد المصري فى ظل التحولات السياسية والاقتصادية ،(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ن)
- عادل محمود النجار ، أحمد عبود باشا والاقتصاد المصري،(القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة ، 2018).
- عبد الرحمن الرافعي ، الزعامة الشعبية في السنوات الأولى من حكم محمد علي . تاريخ الحركة القومية، وتطور نظام الحكم، ج3 ،(القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000)
- لطيفة محمد سالم ، مصر فى الحرب العالمية الأولى ، (القاهرة : دار الشروق ، 2009)
- منى على أبو العزم ، أوضاع مصر الصناعية من 1945إلى 1961 ،(القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2020)
- نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصريمن سنة 1922إلى سنة 1952 ،(القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1982)

رابعًا: الكتب المعربة

- ايريك دافيز ، طلعت حرب وتحدي الاستعمار دور بنك مصر فى التصنيع 1920–1941، ترجمة هشام سليمان عبد الغفار، (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، 2009)،

خامسًا : الدوريات

- الأهرام ، العدد 23413 ، 10 ديسمبر 1950

سادسًا: المراجع الأجنبية

- A.E.Crouchley- A.E.Crouchley,"The Investment of foreign Capital in Egyptian Companies and public debt", press Bulaq , 1977.

Foreign capital in Egypt during the period (1922-1952)

Abstract

This research deals with the state's efforts to liberate the Egyptian economy from the control of foreign capital during the period (1922-1952)، and the foreign reaction to that. This research begins with a study of the amount of foreign and Egyptian capital in various Egyptian and foreign joint-stock companies، and sheds light on the state's efforts to localize foreign capital in Egypt in a way that serves the interest of the national economy through the establishment of pure Egyptian companies. As well as

the issuance of laws that limit the control of foreign capital and open the way for the contribution of Egyptian capital to build the national economy، which also limits the foreign presence in government jobs in Egypt. And the attempts of some foreign companies that resorted to circumventing Law No. 138 of 1947 regarding the fate of companies، and the Egyptian government's response to these attempts. Finally، this research ends with a conclusion of the most important recommendations.

Keywords: Foreign Capital - Banque Misr - joint stock companies –British Occupation